تحرك عاجل

شنق رجلين؛ وغيرهما معرض للإعدام

أعدم رجلان يعرفان بأنهما " أ م غ " و " ه ج خ " لا أكثر، وتم ذلك في مجمع شرطة الجوازات في غزة في 22 يونيو/ حزيران. وكانا قد أدينا " بالتعاون مع العدو". وهناك ما لا يقل عن 22 شخصاً غيرهم معرضين لخطر الإعدام.

أ م غ، عمره 49 من حي الشيخ رضوان في مدينة غزة، و ه ج خ، عمره 41 من خان يونس، حكمت عليهما محكمة عسكرية بالإعدام في 13 و 10 يناير/ كانون الثاني 2013 على التوالي بتهمتي " التعاون مع الكيان المعادي" والتجسس، وذلك بموجب قانون الثورة الفلسطيني الجنائي لعام 1979. وقد أقرت محكمة الاستئناف العسكرية أحكام الإعدام في 16 و23 مايو/ أيار.

جميل زكريا جحا (المشار إليه سابقاً بالحروف " ج ز ج ")، عمره 39، يواجه إعداماً وشيكاً بعد أن رفضت المحكمة العسكرية العليا استئنافه في 14 فبراير/ شباط 2012. إيهاب دياب مصطفى أبو الأمرين، عمره حوالي 29، ويواجه الإعدام في جريمة قتل بعد أن أقرت محكمة النقض الحكم بإعدامه في 29 أكتوبر/ تشرين الأول 2008. ورجل أخر يعرف بالحروف الأولى " ه م أ "، عمره حوالي 27 سنة، وحكمت عليه محكمة الاستئناف بالإعدام في جريمة قتل؛ ولم يعرف إذا كانت قضيته قد عرضت على محكمة النقض بعدُ. وطبقاً للمصادر في غزة، فهناك ما لايقل عن 22 شخصاً في السجن، يواجهون عقوبة الإعدام، من بينهم على الأقل 6 أشخاص " لتواطؤهم" مع إسرائيل. ومما يقلق، أن النائب العام في غزة أعلن في 26 يونيو/ حزيران 2013 عن نيته في السير نحو تنفيذ الإعدام في المتهمين بالقتل.

نرجوكم الكتابة فوراً باللغة العربية أو بلغتكم :

- لاستنكار إعدام كل من " أ م غ " و " ه ج خ "، باعتبار ذلك تطبيق لأشد أشكال العقوبات القاسية وغير الإنسانية والمهينة ولحث السلطات على تخفيف أو إلغاء عقوبة الإعدام لكل الأشخاص المذكورين أعلاه وغيرهم من المحكومين بالإعدام.
- حث السلطات على فتح تحقيقات دقيقة ونزيهة ومستقلة في التقارير حول ما قيل من أن كثيراً من المتهمين " بالتواطؤ" قد " اعترفوا " تحت وطأة التعذيب، وضمان أن تقدم كل من تثبت مسؤوليته عن هذه الانتهاكات إلى المحاكمة وفقاً للمعايير الدولية للمحاكمات النزيهة.

نرجو إرسال مناشداتكم قبل 8 أغسطس/ آب 2013 إلى:

وزير الداخلية والأمن الوطني
فتحي حماد
حكومة حماس في غزة
فاكس: 1994 288 8 970 / 1994 288-8-972 +
يرجى المحاولة قبل الثانية بعد الظهر بتوقيت فلسطين (+2 بتوقيت غرينتش)
البريد الالكتروني: info@moi.gov.ps
صيغة المخاطبة: معالي الوزير حماد

رئيس المجلس الأعلى للقضاء
عبد الرؤوف الحلبي
البريد الالكتروني: hjc27117@moj.ps
صيغة المخاطبة: معالي المستشار الحلبي

كما نرجو إرسال نسخ إلى:

وزير العدل
عطا أبو السبح
حكومة حماس في غزة
فاكس: 4815 288 8 972+
صيغة المخاطبة: معالي الوزير أبو السبح

كما نرجو إرسال نسخ إلى الهيئات الديبلوماسية المعتمدة في بلادكم. نرجو إدخال عناوين هذه الهيئات أدناه:

الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 فاكس رقم الفاكس البريد الالكتروني عنوان البريد الالكتروني صيغة المخاطبة المخاطبة

نرجو التأكد من القسم الذي تتبعونه إذا كان إرسال المناشدات بعد التاريخ المذكور أعلاه ممكناً. هذا رابع تحديث للتحرك االعاجل 103/ 12. لمزيد من المعلومات:
http://amnesty.org/en/library/info/MDE21/004/2012/en

تحرك عاجل

شنق رجلين؛ وغيرهما معرض للإعدام

معلومات إضافية

السلطة الفلسطينية لها السلطة على قطاع غزة وأجزاء من الضفة الغربية، التي تشكل معاً الأراضي الفلسطينية المحتلة والتي تخضع كلها للاحتلال الإسرائيلي العسكري. غير أن العنف الناجم عن الانقسام الفلسطيني الداخلي والتوتر بين فتح وحماس، التي حققت الفوز في آخر الانتخابات البرلمانية الفلسطينية عام 2006 قد أسفرا عن تولي حكومة تسيير الأعمال التي عينها محمود عباس رئيس السلطة الفلسطينية حكم الضفة الغربية، وتولي حكومة الأمر الواقع برئاسة إسماعيل هنية الحكم في قطاع غزة، وذلك اعتباراً من يونيو/ حزيران 2007.

وعقب استيلاء حماس على غزة، علق الرئيس محمود عباس عمليات قوات أمن السلطة الفلسطينية ومؤسساتها القضائية في غزة، محدثاً بذلك فراغاً قانونياً ومؤسساتياً. وردت حماس بتكوين أجهزة موازية للقضاء ولإنفاذ القوانين. وتفتقر هذه الأجهزة إلى العاملين المدربين تدريباً ملائماً وإلى آليات المحاسبة أو الضمانات الملائمة كذلك.

وبموجب القانون الفلسطيني، يتعين أن يصدق الرئيس محمود عباس على كافة أحكام الإعدام قبل تنفيذها. غير أن حكومة الأمر الواقع لحماس، تنفذ أحكام الإعدام دون الحصول على موافقة الرئيس. وتبرر وزارة الداخلية في حكومة حماس استخدامها لعقوبة الإعدام بقولها إن واجبها حماية المجتمع وإقرار القانون والنظام به. إن كثيراً من أحكام الإعدام أصدرتها محاكم عسكرية، بموجب القوانين الثورية لعام 1979 الصادرة عن منظمة التحرير الفلسطينية، والتي لا تتفق إجراءاتها مع المعايير الدولية للمحاكمات العادلة.

وبين عامي 2006 و2009 لم تشهد غزة تنفيذ حكم من أحكام الإعدام، لكن منذئذ، وحسبما ذكرت منظمات غير حكومية قامت حكومة الأمر الواقع في القطاع بإعدام مالايقل عن 16 شخصاً. أدين 8 منهم بتهم تتعلق بدعاوى " التواطؤ" مع السلطات الإسرائيلية، وأدين اثمانية الآخرون في جرائم قتل.

وهناك مالا يقل عن 22 فلسطينياً يواجهون أحكام الإعدام ومالايقل عن 14 غيرهم حكم عليهم بالإعدام غيابياً، وتمت إدانة بعضهم بعد محاكمات غير عادلة، أمام محاكم عسكرية على وجه الخصوص.

إن التعذيب وغيره من أشكال سوء المعاملة أمر روتيني في غزة. خلال 2011، قالت منظمة حقوق الإنسان المحلية: اللجنة المستقلة لحقوق الإنسان إنها تلقت أكثر من 100 دعوى بالتعذيب في الحجز لدى مختلف أجهزة الأمن في غزة و100 دعوى بالتعذيب لدى الشرطة في غزة.

وتقر منظمة العفو الدولية بحق حكومة حماس ومسؤوليتها عن تقديم المشتبهين في المخالفات الجنائية إلى العدالة. وعلى أي حال، لم يوجد إطلاقاً دليل مقنع يثبت أن عقوبة الإعدام رادع أكثر فعالية من سائر العقوبات.

وتعارض منظمة العفو الدولية عقوبة الإعدام – أشد العقوبات القاسية وغير الإنسانية والمهينة – في جميع الحالات لأنها انتهاك للحق في الحياة والحق في عدم التعذيب أو التعرض للعقوبات القاسية وغير الإنسانية والمهينة.

كما تعرض أشخاص متهمون " يالتواطؤ " مع السلطات الإسرائيلية للقتل المعجل في غزة في الشهور الأخيرة. وصرحت كتائب عز الدين القسام، وهي جماعة مسلحة مرتبطة بحماس بمسؤوليتها عن القتل المعجل لسبعة رجال متهمين " يالتواطؤ " مع السلطات الإسرائيلية. وتم قتلهم أثناء العملية الحربية الإسرائيلية "عمود السحاب" بين 14 و 23 نوفمبر/ تشرين الثاني 2012. والرجال السبعة هم أشرف عبدالحميد عويضة وقتل في 16 نوفمبر/ تشرين الثاني 2012، وعامر الغاف، وزهير حمودة وربحي بدوي وبلال عبادسة وغسان عصفور وفاضل أبو شلوف، وقتلوا جميعهم في 20 نوفمبر/ تشرين الثاني 2012. وزعم أن أربعة منهم على الأقل قد عذبوا أثناء استجوابهم. وكان غسان عصفور الذي أشير إليه في التحرك العاجل بتاريخ 19 يوليو/ تموز 2012 بالحروف " أ م أ "، ينتظر النظر في استئنافه الأخير على إدانته بالقتل و " بالتواطؤ" مع الجيش الإسرائيلي.

ورغم إعلان إسماعيل هنية رئيس الوزراء في نهاية 2012، أن لجنة مستقلة سوف تحقق في الأحداث وأن الحكومة يوف تلتزم بتوصياتها، فإنه لم تنشر أي نتائج لها بعد.